

اقتصاد

عصام شلهوب

الصناعات الغذائية قطاع حيوي لمواجهة الأزمات
بوشكيان: منتجاتنا بجودة عالية وتنتشر عالمياً

وزير الصناعة في حكومة تصريف الاعمال جورج بوشكيان.

تغطي القطاع الصناعي سريعاً الصعوبات الكبيرة الناتجة من الازمة الاقتصادية، بزيادة الكميات المنتجة واستحداث مصانع وخطوط انتاج جديدة، وتخطى عقبة القيود التي فرضتها المصارف على الودائع وتجميد التسهيلات، بتأمين التمويل لاستيراد المواد الاولية من مصادر متعددة. وبرزت اهمية الصناعات الغذائية اللبنانية في شكل لافت، اذ حلت في الاسواق مكان السلع الغذائية المستوردة.

وزير الصناعة في حكومة تصريف الاعمال جورج بوشكيان أكد لـ"الامن العام" ان القطاع الصناعي يتطور يوماً بعد يوم وبسرعة فيما باتت السوق اللبنانية تعتمد على الانتاج المحلي، مما يحفز المستثمرين على فتح مصانع وتوظيف استثمارات جديدة.

■ توقع الصندوق والبنك الدوليان انخفاضاً بنسبة النمو الاقتصادي، كيف يمكن للقطاع الصناعي مواجهة هذا الانخفاض؟

□ يحتاج لبنان الذي يعيش اليوم "على الطبيعة" الى رؤية اقتصادية واضحة لمواجهة كل الازمات، ويتطلب ذلك قراراً سياسياً لبلورة هذه الرؤية. وقد حولت الازمة الاقتصادية التي تمر فيها اقتصادنا من ريعي الى منتج عبر القطاع الصناعي الذي يتطور يوماً بعد يوم وبسرعة، وستعكس هذه الإيجابية على المرحلة المستقبلية. نحن

حكومة نعمل على تحفيز وتطوير كل القطاعات، لاننا على معرفة بالصعوبات التي تواجهنا او التي ستواجهنا. ويتركز اعتمادنا على الموارد البشرية والكفايات التي تحتزن افكاراً جديدة وخالقة، فيما تحتاج مشاريع امثالية لي دعم مالي غير متوافر حالياً. لدينا في لبنان عامل اساسي مهم لجلب الاستثمارات ويتمثل بتوافر اليد العاملة الماهرة، والدولة اللبنانية تفتح ذراعيها للمستثمرين، وتمهد الطرق للاستثمارات الجديدة عبر تسهيل معاملاتهم وتسريع انجازها، ومراعاة كل شؤونهم. لبنان لا يستورد اليوم من الخارج، اذ تعتمد الاسواق على الانتاج المحلي، وهي تحتاج الان الى الكثير من البضائع الناقصة والتي لم نعد نستوردها من الخارج، مما يحفز المستثمرين على فتح مصانع وتوظيف استثمارات جديدة لتلبية حاجات الاسواق اللبنانية والخارجية.

■ ما هي مرتكزات خطة مواجهة الازمة وتحسين الواقع الصناعي؟

□ نعمل على تحديث القوانين لاعتماد الحكومة الالكترونية بشكل عام. لقد اعتمدنا كوزارة صناعة هذا المشروع مما يسهل على الصناعي انجاز معاملاته من بعد وبسرعة، ويؤدي الى التخلص من التعقيدات والبيروقراطية الموجودة في القوانين. كما نحتاج الى قرار على مستوى الحكومة ككل، بهدف الوصول الى المعلومات والخدمات في اي وقت ومن اي مكان عبر الانترنت. وللوصول الى هدف توفير تعامل المواطنين مع الدوائر الحكومية الكترونياً، تعمل وزارة التنمية الادارية جدياً على هذا الموضوع.

■ هل هذا الحل هو الوحيد؟

□ ليس الحل الوحيد، لكنه الامثل. علينا انجاز تحديث القوانين التي مر عليها الزمن واصبحت هرمة، لمواكبة القطاعات الصناعية الحديثة،

منها مثلاً قوانين اعادة التدوير، بالاضافة الى القوانين التي تشكل عائقاً ومعرقلاً لدعم القطاعات الصناعية. تسعى وزارة الصناعة حالياً الى اجراء تسويات للمصانع المنشأة من دون تراخيص لتسهيل عملها، لانها اصبحت جزءاً من الاقتصاد الوطني. كذلك يوجد شبك "one stop shop" للمعاملات التي تنجز خلال ساعة او ساعتين ضمن الامكانيات المتوفرة لدينا. علماً ان وزارة الصناعة لم تتوقف عن العمل طيلة فترات كورونا واضراب القطاع العام.

■ هل تساهم الصناعات الغذائية في تأمين الامن الغذائي للبنان؟

□ يتميز لبنان بوجود صناعات غذائية متنوعة وجيدة، وتتنوع بين صناعة المشروبات الروحية والنبيذ والجبن والزيتون النباتية واللحوم المعلبة والمخللات والمعجنات والحلويات ومنتجات الحبوب وغيرها، وهو قطاع حيوي لمواجهة الازمات. وزارة الصناعة تدعم صناعات القطاع الغذائي، وتعمل على تحفيزها للمساهمة في تطويرها وتحسين جودة منتجاتها. كما يعتبر القطاع الغذائي واحداً من القطاعات الحيوية في لبنان، حيث تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي

وتوفير فرص العمل للكثير من اللبنانيين. نعمل على تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للمنتجين والمصنعين في هذا القطاع، سواء من خلال توفير التمويل والتدريب والتحفيز على التصدير، وذلك لتعزيز قدراتهم التنافسية على المستويين الاقليمي والدولي.

■ ماذا عن تحسين الجودة والنوعية؟

□ تتمتع منتجاتنا الصناعية بجودة عالمية، لذا فهي تنتشر في 110 دول في العالم. كما نعمل على الاضائة على منتجات الصناعات الغذائية نظراً الى الاقبال العالمي عليها لتمتعها بجودة عالية واعتمادها معايير دولية.

■ الى اي حد يتم التركيز على الابتكار والتحول الرقمي من خلال دعم الابحاث الخاصة بالصناعة؟

□ يعد لبنان اليوم فرصة ذهبية للاستثمار بعد الازمة المالية، فأى منتج يمكن تصنيعه في لبنان يكون لديه ميزة الانطلاق من السوق اللبنانية، وهذا حافز كبير لم يكن موجوداً في الماضي. تعتمد الاسواق الداخلية على الانتاج المحلي، وهي تحتاج الان الى الكثير من



البضائع التي لم تعد تستورد من الخارج، وهذا يحفز المستثمرين في العالم على فتح مصانع وتوظيف استثمارات جديدة لتلبية حاجات الاسواق اللبنانية والخارجية. لدينا في لبنان 21 قطاعاً صناعياً يمكن الاستثمار فيها، اهمها الغذاء والدواء والكابلات الكهربائية والبلاستيك والمجوهرات، واللائحة تطول. الى جانب هذه القطاعات، يمكن زيادة 3 قطاعات انطلقت بمبادرات فردية وبرزت في شكل لافت، وهي: قطاع التكنولوجيا و"السوفت وير" والبرمجيات، وهي قطاعات واعدة بدأت في النمو سريعاً، نعمل اليوم على وضع التشريعات القانونية لها. وتباع السلع المنتجة في هذه القطاعات اليوم لشركات عالمية، مثل "ابل" التي تبعتها بدورها الى "غوغل". القطاع الثاني هو اعادة التدوير وهدفه التوصل الى صفر تلوث، بحيث بات ممكناً تأمين موارد مالية من الزبالة بدلا من انفاق المال عليها. اما القطاع الثالث فهو الاعلان ومنتجات الافلام والدراما.

■ لمواجهة الازمات نحتاج الى اسواق للتصدير فما هي مرتكزات تشجيع التصدير وتوفير الفرص التجارية؟

□ لدى لبنان اتفاقات دولية مع العديد من الدول حول العالم، فنحن نصدر الى اوروبا وافريقيا والاميركيتين الشمالية والجنوبية، ودول الخليج والدول المجاورة، وان شاء الله سنعود قريباً الى المملكة العربية السعودية. وقد نظم عدد من المعارض الصناعية، واحد في دبي وآخر في فرنسا، نجحنا في شكل كبير وشهدنا اقبالا مميزاً على المنتج اللبناني. للصناعة اللبنانية اسواقها، وللصناعيين دافع للعمل على نجاح منتجاتهم وتسويقها.

■ هل ترى ان لبنان قادر على تجاوز الازمات الاقتصادية التي يعيشها؟

□ بالتأكيد. نحن بدأنا رحلة الالف ميل، وكل النوايا والجهود والخبرات يتم تسخيرها لحلحلة الازمات، ونعتبر ما نحن فيه ازمة نتعلم منها ونسعى الى تخطيها.